

إعداد الموازنة وفقا لمنهج البنود وأثره على الرقابة بالجامعات الحكومية السودانية
Budgeting according to item method and it is impact on control in Sudanese governmental universities

د.صلاح مرتضى عبدالرحمن قرنده

أستاذ مساعد- جامعة الجوف-المملكة العربية السعودية-salahgerinda@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/02/01

تاريخ القبول: 2018/12/07

تاريخ الاستلام: 2018/11/07

مستخلص:

تهدف الدراسة إلى دراسة أثر إعداد الموازنة بالجامعات الحكومية السودانية وفقا لمنهج البنود على الرقابة المالية فيها ، وافترضت الدراسة أن "نظام إعداد الموازنة وفقا لمنهج البنود لا يساعد في الرقابة على التمويل بالجامعات السودانية"، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول لنتائج تخدم أهداف الدراسة، تم اختيار عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة، واختبار صحة فرضية الدراسة تم الاعتماد على الأساليب الوصفية والتحليلية والحزمة الإحصائية (SPSS) لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك بتطبيق بعض المقاييس مثل اختبار مربع كاي. توصلت الدراسة إلى أن المنهج المتبع في إعداد الموازنات والمعتمد نظام البنود لا يساعد على رقابة التمويل بالجامعات الحكومية السودانية .

الكلمات المفتاحية: إعداد الموازنة ، منهج البنود ، الرقابة ، الجامعات الحكومية السودانية.

Code jel A12.A22.D73

Abstract:

The study aims to study the impact of budgeting according to items system in the Sudanese governmental universities in financial control. The study assumes that "the budgeting according to the items method does not help in finance control in the Sudanese universities." The study adopted the descriptive analytic methodology to reach results that serve the objective of the study, a random sample was selected. To test the validity of the hypothesis, the descriptive and analytical methods and the statistical package (SPSS) were adopted to measure the relationship between the variables of the study. The study outcome is adoption of the item system in budgeting does not help in finance control in Sudanese governmental universities.

Keywords: Budgeting, Items system, control, Sudanese governmental universities.

Code jel A12.A22.D73

المؤلف المراسل، صلاح مرتضى عبدالرحمن قرنده: salahgerinda@gmail.com

مقدمة :

تقوم الجامعات الحكومية السودانية، والتي يبلغ عددها حوالي الست وعشرون جامعة بتأدية الأنشطة التعليمية والبحثية والبيئية وذلك لهدف تنمية الموارد البشرية اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع معدلات النمو الاقتصادي ولتنفيذ هذه الأنشطة يتم تمويلها اعتماداً على ما تدرجه وتخصصه الدولة من خطة والموازنة العامة من إعتمادات مالية .

أن مؤسسات التعليم العالي الحكومي والتي تشمل المؤسسات والجامعات وهي تعتمد بصورة شبة كلية على التمويل الحكومي الذي تقدمه وزارة المالية والذي يشمل ما يزيد عن 98% من ميزانيتها ، بينما الإيرادات الذاتية تمثل نسبة ضعيفة التي تشمل المصروفات الدراسية ورسوم التسجيل واستخراج الشهادات والعائد من بعض الوحدات الإنتاجية في عدد قليل من الجامعات مثل دور النشر والطباعة وغيرها.

وقد احدث التوسع في مؤسسات التعليم العالي تغيراً في البيئة الخاصة بتلك المؤسسات من ناحية التمويل ، وأصبح إلزاماً عليها أن تتعايش مع هذا الواقع وفي إطار هذا الواقع كان لا بد لمؤسسات التعليم العالي أن تلتفت إلى ذاتها لجوءاً لمواردها الذاتية تنمية وتوسيعاً لقاعدتها وقبل ذلك وبعده أن تعتمد لترشيد أوجه صرف موارد ها التي تزداد شحاً تماماً .

وفي إطار أهمية الرقابة فأن هذا الوضع ويستلزم نسقاً من الرقابة المالية يؤكد على كفاءة استخدام الموارد الشحيحة لتحقيق أهداف المؤسسة أو على الأقل التأثير على المؤشرات الأساسية لنتائج أعمالها وهذا الأمر كان مقتضراً أو ضعيفاً لمهام الرقابة المالية في الماضي والتي كانت تركز على الصحة اللائحية لإجراءات الصرف دون ما كثير اعتبار للنتائج المترتبة على فعل الصرف عليه . مشكلة البحث :

إن قضايا تمويل التعليم العالي في السودان أصبحت تعاني ضغوطاً كبيرة ناتجة عن إنشاء جامعات جديدة انتشرت في مناطق السودان المختلفة وما صاحب هذا من زيادة كبيرة في عدد الطلاب الملتحقين بالإضافة لذلك فان عدم مراجعة الهياكل الإدارية والتمويلية زاد من تلك الضغوط على الرغم من ضخامة حجم الإنفاق العام على المشروعات الجامعية ألا أنه لا تتم الحكم على كفاءته بدقة نظراً لصعوبة قياسه وعدم وجود أدوات دقيقة صالحة للحكم على كفاءة الإنفاق بهذا القطاع . ويمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤال الآتي :

ماهو أثر إعداد الموازنة وفقاً لمنهج البنود على الرقابة بالجامعات الحكومية السودانية ؟
أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع والقطاع الذي شملته ، حيث أن قطاع التعليم العالي يعتبر من اكبر القطاعات الحكومية ، بجانب تميزه بالأصالة والقدم عن باقي القطاعات الحكومية ، فضلاً عن طبيعة الخدمة التي يقدمها للمجتمع . لذلك لابد من الوقوف عليه وتقويمه . تتمثل الأهمية العلمية للبحث في معرفة الأطر العلمية لإعداد الموازنات وتأثير أنماطها على الرقابة بمؤسسات التعليم العالي كمؤسسات تختلف وظائفها وأنشطتها عن المؤسسات التقليدية . أما الأهمية العملية للبحث تتمثل في تحليل الأنظمة المالية والمحاسبية من خلال عملية إعداد الموازنة ومدى تأثيرها على الأطر الرقابية بتلك المؤسسات .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحليل الأنظمة المحاسبية والمالية في مؤسسات التعليم العالي السودانية ومعرفة أثرها على الرقابة بتلك المؤسسات وذلك في خلال :

- دراسة وتحليل نمط إعداد الموازنة في الجامعات الحكومية السودانية ومدى تأثيره على الرقابة بتلك المؤسسات .

فرضية البحث :

من اجل تحقيق أهداف البحث والوصول لخلاصات فقد تمثلت فرضية البحث في الفرضية الآتية :

نظام إعداد الموازنة وفقاً لمنهج البنود لا يساعد في الرقابة على التمويل بالجامعات الحكومية السودانية .

منهجية الدراسة :

تضمن المنهج البحثي لهذه الدراسة العديد من الدراسات النظرية والميدانية المتعلقة بالقضايا محل البحث والتي استعان بها الباحث في بناء أسلوب إعداد الدراسة الميدانية بما في ذلك فرضية البحث ، وقد أتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة الواقع ووصفه للوصول لخلاصات تخدم أهداف البحث .

مجتمع البحث والعينة :

يتمثل مجتمع البحث من جميع الجامعات الحكومية السودانية ، وقد تم أخذ عينة عشوائية طبقية من الجامعات داخل العاصمة وأخرى بالولايات . (ضمت ثلاث جامعات من العاصمة الخرطوم وهي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، جامعة النيلين وجامعة ام درمان الإسلامية وثلاث جامعات من الولايات وهي جامعة الجزيرة وجامعة القضايف وجامعة كسلا)

أدوات جمع المعلومات:

- بالنسبة للمعلومات الأولية فقد اعتمد الباحث على الاستبيان في كأداة رئيسة للحصول عليها .
 - بالنسبة للمعلومات الثانوية أعتد الباحث على المراجع والدوريات والمنشورات لجمعها .
- هيكल البحث :
- تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام .
- القسم الأول يتناول الإطار النظري للموازنة العامة .
 - القسم الثاني يهتم بالإطار النظري للرقابة .
 - القسم الثالث خصص للدراسة الميدانية .

الإطار النظري للموازنة العامة

1/ مفهوم الموازنة، أهميتها ووظائفها:

1/ مفهوم الموازنة العامة :

تعددت التعاريف بالموازنة العامة سواء من قبل الكتاب المتخصصين في المحاسبة الحكومية أو المالية العامة أو من قبل المشرعين القانونيين، إلا أنه ومع ذلك التعدد لم يخرج أي منهم عن الخصائص التي يجب توافرها في الموازنة، ويعرفها الحسني (2000م) "تقديرات تفصيلية لموارد الدولة واستخدامها لفترة مالية قادمة عادة ما تكون سنة".

كما يعرفها البعض إن مصطلح الموازنة يعبر عن تقديرات مفصلة ومعتمدة لنفقات أجهزة الدولة وإيراداتها لفترة قادمة من الزمن مسندة أو مدعمة بالسند القانوني أو بالإطار القانوني الذي يجعلها واجبة التنفيذ وينظم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية".

وفي ذات الإطار تعرف بأنها تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة مالية مقبلة ويعني ذلك الإيرادات والنفقات المقدرة لسنة مالية قادمة.

كما يتم تعريفها أيضاً بأنها عبارة عن بيان تفصيلي يوضح تقديرات الدولة ومصروفاتها معبراً عن ذلك في صورة وحدات نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية مقبلة، وهذا البيان يتم إعماله من قبل السلطة التشريعية في الدولة. (كراجه ، 1997م)

أن الموازنة تعبر عن دور وتوجيهات الوحدات الحكومية، وكلما زاد عدد الوحدات التي تتضمنها وثيقة الموازنة، كلما اتسعت المهام والواجبات المطلوبة من المعنيين في الإدارة أو الإدارات المالية لإجراء الربط والتنسيق بين عمل تلك الوحدات، ولكنه في الوقت نفسه، يوسع دائرة التخطيط الشمولي

لمجموع هذه الوحدات ونسق عملها في مجالات عديدة، سواء كانت في تنفيذ البرامج أو تحصيل الإيرادات أو تحقيق الأهداف التنموية لمجموع هذه الوحدات .
2/ أهمية الموازنة :

- أن أهمية الموازنة تتمثل في الخدمة التي تقدمها لمتخذي القرار في مجالات عديدة منها:
- أ- تعتبر الموازنة أداة تخطيطية يتم من خلالها التنبؤ بالمستقبل، ووضع الخطط المناسبة لكافة أنشطة المؤسسة وهذا يساعد الإدارة على تغيير الأحوال والظروف نحو الأفضل. ويقوم المختصون بالخطط المالية بتحديد الأهداف والغايات التي تم التخطيط لإنجازها. وكل هذا مبني على معرفة الأوضاع المالية والإقتصادية العامة.
- ب- الموازنة تمثل وسيلة هامة تعمل على تحسين كفاءة الإدارة من خلال التنسيق بين الوحدات المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية، وتشجع على بث روح التعاون بين العاملين للعمل على إنجاحها ويتضح ذلك من خلال عملية إعداد الموازنة ابتداءً من عملية التقديرات للنفقات والإعتمادات.
- ت- الموازنة تستخدم كمعيار لتقييم الأداء فيما بعد، حيث يتم مقارنة ما هو مخطط أو مقدر في الموازنة بنتائجها أو الأداء الفعلي للموازنة في آخر الفترة المالية، وبذلك يمكن القول أنها في ذات الوقت تمثل أداة رقابية فعالة للإدارة تضمن لها الإشراف الكامل على التصرفات المالية . (الحسني، 2000م)
- بالإضافة إلى الوظائف الرئيسية للموازنة يوجد العديد من الوظائف الأخرى وهي:
- أ- تعد الموازنة أداة مثلى لقياس كفاءة العمل لمختلف المستويات الإدارية، خاصة إذا ما تم ربط استخدام الموازنة بمحاسبة المسؤولية وأعيد تنظيم الهيكل التنظيمي للمنشأة بما يتلاءم مع الأسلوب المناسب لتنفيذ الموازنة.
- ب- تعد الموازنة وسيلة إتصال بين كافة المستويات الإدارية، حيث أن الموازنة تعني سياسات مكتوبة وبرامج معلنة، يتطلب تنفيذها إعداد تقارير دورية بصورة متواصلة لمتابعتها، مما يوفر وسائل إتصال ملائمة عبر المستويات الإدارية المختلفة.
- ج الموازنة تساعد على تحقيق التكاليف وضغط النفقات وذلك عن طريق تحديد وصياغة معايير وبرامج تفترض كفاءة إنتاجية عالية.
- و- الموازنة تساعد على إكتشاف ومعالجة معظم النواقص في العملية التشغيلية ومستلزماتها وملاءمة الهيكل التنظيمي للمنشأة بشكل مسبق قبل صياغة خطط وجدول الموازنة. (حماد، 2005م)

2/ أساليب إعداد الموازنة:

أن إعداد الموازنة العامة قد تطور تطوراً ملحوظاً خلال الخمسة عقود الأخيرة، وذلك بسبب زيادة الدور التدخلي للدولة، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى الأموال لمقابلة أوجه الإنفاق المتزايدة، وكذلك فقد كان لتطور الفكر الإقتصادي أثراً بارزاً على تطور إعداد الموازنة، وذلك في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

نتيجة لكل ذلك فقد مرت الموازنة بعدة أساليب لإعدادها يمكن تناول كما يلي: (حماد، 2003م)
أولاً: موازنة البنود (الموازنة التقليدية)

موازنة البنود أو الموازنة التقليدية تعتبر من أقدم أنواع الموازنات التي تم استخدامها وما زال جارياً حتى الآن في معظم الدول النامية وتبنى موازنة البنود على التبيويب النوعي للنفقات، حيث تصنف المخصصات المالية لكل وحدة حسب الغرض من النفقة التي تسمى بنود الإنفاق، كما تقدر النفقات من خلال تقدير احتياجات كل وحدة عن السنة القادمة، مع الإلتزام بتبويب الموازنة حسب أنواع النفقات وطبقاً للهيكل التنظيمي، وهي تفصيل رقمي للبنود اللازمة لتشغيل الوحدة، ويركز هذا الأسلوب على التبيويب الإداري والنوعي، من أجل التسهيل والمساعدة في إجراءات الرقابة قبل عملية الصرف وبعده للتأكد من عدم تجاوز المخصصات المرصودة للبنود.

مميزات موازنة البنود:

يتميز أسلوب موازنة البنود ببعض المزايا:

- أ. يسهل عملية تبويب النفقات إلى جارية ورأسمالية لكل وحدة من وحدات المشروع، الأمر الذي يساعد لاحقاً في تنفيذ الموازنة وتحقيق الرقابة بصورة سليمة وقانونية.
- ج. يتميز بالبساطة والسهولة وفقاً للتبويب النوعي المدعم بالتبويب الإداري.
- د. تجعل الخلافات سهلة الحل، وخصوصاً إذا كان لب المشكلة هو زيادة أو نقصان بعض الإعتمادات، وليس خلافاً على سياسات وبرامج. (كراجة، 1997م)
- وفي المقابل يشوب هذا النوع من الموازنة بعض المآخذ والعيوب:
- أ. إن الحكومة أو الوحدة لا تستطيع من خلال تطبيق الأسلوب التقليدي في إعداد الموازنة، ضمان أن فاعلية الموارد في لتحقيق الأهداف وذلك لعدم وجود آليات للقياس.
- ب. نتيجة لما ورد في النقطة الأولى فإن الأسلوب التقليدي يمتاز بالجمود ويمنع القيادات الإدارية في الوحدة من الإبداع، وقد يصل الأمر إلى وجود إنفاق على مخصصات غير ضرورية مما قد يصل لدرجة الهدر والإسراف في الإنفاق. (حسب الله، 2005م)

ثانياً: د موازنة البرامج والأداء:

1/ مفهوم موازنة البرامج والأداء:

تعرف موازنة البرامج والأداء بأنها مجموعة الأساليب التي بواسطتها يتمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الأهداف التي تقع ضمن مسؤوليتهم بصورة دقيقة، ومقارنة تنفيذ هذه الأهداف حسب الوقت وساعات العمل والمواد، وأن هذا النظام يزود من يستخدمه بمعلومات لا يمكن له الحصول عليها من خلال طرق الموازنة التقليدية، إذ يساعد على نتائج أساسية ويهيئ قاعدة أفضل لإتخاذ القرارات

أن موازنة البرامج والأداء في معناها الواسع "هي الموازنة التي تهتم بالأعمال التي تنجزها الحكومة، وينصب إهتمامها على العمل المنجز أكثر من إهتمامها بوسائل إنجاز العمل وهذا ما يميزها عن موازنة البنود التي تركز إهتمامها على وسائل إنجاز العمل، أما العمل نفسه فلا يعطى له أي اعتبار". (مرعي، 2001م).

3/ المزايا التي تحققها موازنة البرامج والأداء:

تطبيق موازنة البرامج والأداء يساعد في تحقيق العديد من المزايا والتي عجز عن تحقيقها نظام موازنة البنود وهي :

- إعطاء صورة دقيقة عن حجم الإنفاق الحكومي من خلال تحديد علمي مسبق بتكلفة ما سيتم تنفيذه من أعمال.
- توسيع صلاحيات مدراء الدوائر في مجالات التخطيط والرقابة الذاتية، وبالمقابل تؤدي إلى تحميلهم مسؤولية عدم الكفاءة التي قد تنتج في الأداء.
- رفع كفاءة أداء أجهزة الرقابة المالية والإدارية من خلال إضافة مؤشرات جديدة للتقويم والرقابة.
- تنسيق البرامج والأنشطة الحكومية ومنع الإزدواج فيها.
- مرونة توزيع المخصصات على المهام والأنشطة وفقاً لأهميتها النسبية بما يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للموارد.
- رفع كفاءة النظام المحاسبي وزيادة موثوقية التقارير المالية.
- إيجاد ترابط أفضل بين الخطط قصيرة الأجل والمتوسطة وطويلة الأجل.
- إنشاء قاعدة بيانات موثقة وعلمية عن مجالات الأداء الحكومي الحالي والماضي كافة، وزيادة الإعتماد على معدلات أداء ومقاييس إنجاز نموذجية للأعمال المتشابهة.
- رفع كفاءة الوحدات الحكومية في إدارة وتنفيذ البرامج المشروعات الحكومية.
- إيجاد مبررات منطقية للإنفاق بمستواه وشكله الحالي والمستقبلي.

- ترجمة سياسة الدولة العامة وأهدافها إلى برامج تعالج المشاكل الأساسية وذلك في صورة واضحة ومبسطة. (حسب الله، 2005م).
- 4/ البيئة التي يتطلبها أسلوب موازنة البرامج والأداء:
- يتطلب أسلوب موازنة البرامج والأداء توفير البيئة الخاصة به في الوحدات الحكومية والجامعات متطلبات معينة، وتتمثل بيئة أسلوب موازنة البرامج والأداء في الوحدات الحكومية في الآتي:
- (أحمرو، 2000م)
- أ. فصل العمليات التي يتوجب على الوحدة الحكومية القيام بها عن تلك التي تخرج عن نطاق صلاحيتها، وذلك طريق تحديد أهداف الوحدة الحكومية، واستيعاد كل ما لا يتفق مع أهدافها.
- ب. تقسيم نشاط الوحدة إلى وظائف، بحيث تسعى كل وظيفة منها إلى تحقيق هدف أو أهداف جزئية تتفق مع الأهداف العليا.
- ج. تقسيم كل وظيفة إلى برامج أو (مشاريع) بإعتبارها الآلية أو الوسيلة التي بها تحقق الأهداف المطلوبة.
- د. تقسيم كل مشروع إلى عدد من الأنشطة أو وحدات الأداء الدنيا التي تعتبر أصغر وحدات تمثل الأداء أو التنفيذ في كل برنامج.
- هـ. تقسيم كل نشاط إلى عناصر تكلفة، وتتضمن هذه العناصر بيان مفصل بتكاليف الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة لكل نشاط.
- مما سبق نلاحظ أن الموازنة وفق البرامج والأداء هي مجموع موازنات البرامج التي تنوي الوحدة تنفيذها خلال الفترة التي تعد الموازنة عنها، كما نجد أنه يمكن إعداد الموازنة وفق عناصر التكلفة (والتي هي البنود) وهكذا تلتقي موازنة البرامج والأداء مع موازنة البنود في أدنى مستوى من مستوياتها، كما يمكن إعداد الموازنة حسب البرامج، أو حسب الوظائف أو حسب القطاعات أو حسب أي طريقة يتم تجزئة العمل الحكومي إليها، ويمكن توجيه الموازنة بشكل مباشر نحو المشاريع المقصودة في الخطة، وكما أن هذه الميزة تمثل ميزة تخطيطية فهي أيضاً فهي ميزة رقابية إذ منها يمكن التأكد من الوصول للنتائج المطلوبة بشكل مباشر.

الإطار النظري للرقابة:

1/ تعريف الرقابة :

- أختلف الكتاب في ماهية الرقابة ولذلك فقد تعددت التعاريف التي تناولتها
- عرفت الرقابة من الناحية القانونية بأنها عبارة عن حق دستوري يخول صاحبه سلطة إصدار القرارات اللازمة لإنجاح مشروعات الخطة فهي حق يخوله دستور أو قد يخوله دستور أو قانون معين كما قد تحمل الرقابة معنى الوصاية من جانب الدولة لفرض حدود وقيود معينة تؤدي إلى أهداف التنظيم الإداري الذي تتطلبه الدولة. (الكفراوي، 2001م)
 - كما تعرف بأنها تلك الجهود والأنشطة المستمرة المنتظمة للحصول على معلومات صحيحة ودقيقة عن تقدم العمل والتنفيذ في مختلف مجالات النشاط كي تتولى الإدارة العامة مسؤوليتها، ومقارنة معدلات التنفيذ ومستوياته المعدلات والمستويات المستهدفة في الخطة الموضوعة، والكشف عن الانحرافات وتصحيحها، والعمل على منعها إن أمكن. (السلي، 2002م)

كما تعرف الرقابة بأنها عملية التحقق من مدى إنجاز الأهداف المرسومة بكفاءة والكشف عن معوقات تحقيقها والعمل على تذليلها في أقصر وقت ممكن.

- الرقابة تمثل مفهوم إداري بمعنى أنها عنصر من عناصر النشاط الإداري يمكن من خلالها التأكد من أن العمل الذي تم يطابق ما توقع أن يكون عليه الحال وهي تشمل تحديد المعايير الرقابية، قياس النتائج لمعرفة أي خروج عن المتوقع والتعرف على أسبابه والعمل على تصحيحه. (الصحن، 2004م)

2/ أهمية الرقابة::

تبدأ أهمية الرقابة من ارتباطها الوثيق بوظيفة التخطيط، فكلاهما يعملان معاً بشكل متكامل، ولا يمكن أن يكون أحدهما فعالاً دون الآخر ويتم التأكيد على أهمية الرقابة على مؤسسات التعليم العالي وضرورتها وذلك للاعتبارات التالية:

1. التأكد من كفاءة البرامج والأنشطة التي تقوم أداء مؤسسات التعليم العالي. وبذلك فإن الرقابة تهدف إلى التأكد من كفاءة الأنشطة والمشاريع بما يخدم المصلحة العامة.
2. الحفاظ على أموال وممتلكات المؤسسات والتي تعتبر مالياً عاماً، وليست ملكاً للقائمين عليها، وبذلك فإن الرقابة تهدف للتأكد من أن أموال المؤسسات تصرف وتستخدم في المصلحة العامة وليست مصلحة القائمين عليها.

3. التأكد من حسن استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة وأنها أنفقتا في مشاريع وبرامج تحقق أهداف تلك المؤسسات، حيث أن المنح والتبرعات التي تحصل عليها مؤسسات التعليم العالي مخصصة من المانحين للمصلحة العامة.
4. تساعد الرقابة في توفير المعلومات الموثوقة اللازمة لإعداد الخطط الإستراتيجية والمرحلية لبرامج ومشاريع مؤسسات التعليم العالي.
5. تساعد الرقابة في تطوير الأنظمة المالية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي بما يمكنها من زيادة كفاءتها وقدرتها على تحقيق أهدافها.
6. تعمل الرقابة على تحقيق الحد المطلوب من التنسيق المشترك بين مؤسسات التعليم العالي، لمنع التعارض والتصادم وازدواجية الخدمة. (المغربي، 2006م)

3/ أساليب الأداء الرقابي:

تنوعت وتعددت أساليب الأداء الرقابي الحكومي وذلك باختلاف وجهات النظر التي ينظر فيها إلى عملية الرقابة، ولكنها مهما تعددت فإنها تتفق في أنها عملية دائمة ومستمرة، تدون مع المال العام أينما وجد، وبالتالي يمكن تقسيم الأداء المالي الحكومي عدة صور مختلفة يمكن توضيح أهمها كما يلي:

أولاً: أساليب الرقابة من حيث الوقت الذي تتم فيه:

تقسم الرقابة من حيث الوقت التي تتم فيه إلى ثلاثة هي :

أ/ الرقابة قبل التنفيذ: وهذه الرقابة تبدأ قبل تنفيذ العمل ويطلق عليها الرقابة السابقة أو الرقابة الوقائية، وهي الرقابة التي تقوم بتدقيق الخطط في مراحلها الأولى للتأكد من أنها صحيحة وواقعية، وتهدف أساساً لمنع وقوع الأخطاء منذ البداية وهذه الرقابة تتم أساساً على النفقات، وليست على الإيرادات. (الكفراوي، 2001م)

ب/ الرقابة أثناء التنفيذ: هذا النوع من الرقابة تقوم به الأجهزة والإدارات بالوحدات المختلفة للتأكد من سلامة ما يجري عليه العمل داخلها وأن التنفيذ يسير وفقاً للخطط والسياسات الموضوعية. وهذا ما يطلق عليه الرقابية الذاتية أو الرقابة المتزامنة وعادة ماتقوم به وحدات الرقابة الداخلية . (عباس، 2001)

ج/ الرقابة اللاحقة: تركز على العمل بعد إنجازه ، حيث يتم مقارنة النتائج مع المعايير وبالتالي فهي تركز في رصد الإنحرافات والإبلاغ عنها فور حدوثها.

ثانياً: أساليب الرقابة من وجهة النظر المحاسبية والاقتصادية:

تقسم الرقابة وفقاً للنظم المحاسبية والاقتصادية المتبعة إلى ثلاثة أقسام:

1/ الرقابة المستندية: وتشمل تلك الإجراءات المستجدة للرقابة على المستندات والسجلات والدفاتر المالية بغرض التأكد من أن الموارد المحصلة قد تم تحصيلها وفق للضوابط والتعليمات، وأن الإنفاق تم في حدود المخصصات.

2/ الرقابة الإقتصادية: توجد العديد من المصطلحات التي استخدمت للتعبير عن الرقابة من الناحية الإقتصادية، منها رقابة الأداء والكفاية والفعالية. ويتطلب هذا النوع من الرقابة وجود أهداف محددة مسبقاً، قياس الأداء الفعلي، مقارنة الأداء الفعلي بالمستهدف و اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الإنحرافات. (حماد، 2005م)

3/ الرقابة الشاملة: وتشمل الرقابة المحاسبية والرقابة الإقتصادية معاً بفرض تقديم الأداء والوقوف على مدى صحة الحسابات الختامية والمراكز المالية وذلك لبيان مدى تحقيق الأهداف. كما تعرف أيضاً بأنها المراجعة المالية التي تعكس تقييم الأداء العام ومدى كفاءة واقتصادية وفعالية الموارد العامة. (السيد، 1993م)

ثالثاً: أساليب الرقابة وفقاً لدور الدولة:

تقسم الرقابة وفقاً لدور الدولة إلى قسمين

1/ الرقابة التنفيذية: وهي الرقابة التي تقوم بها أجهزة حكومية أياً كان نوعها بفرض التأكد من حسن استخدام المال العام وتمثل في الرقابة المستندية ورقابة الأداء الداخلية منها والخارجية السابقة منها واللاحقة.

2/ الرقابة التشريعية: وهذا النوع من الرقابة تقوم به الهيئة التشريعية والمتمثلة في المجالس التشريعية، والذي يقوم برقابة المال العام، والإشراف على الإدارة التي تقوم بالتنفيذ. (الكفراوي، 2001م)

رابعاً: أساليب الرقابة من حيث المكان الذي تجري فيه:

تنقسم الرقابة من حيث المكان الذي تؤدي فيه إلى:

1/ رقابة مكتبية: وهي الرقابة التي يقوم بها المراقب وهو في مكتبه أو داخل الدائرة الحكومية التابع لها، أو عن طريق المستندات والسجلات والكشوفات.

2/ رقابة ميدانية: وهي الرقابة التي يحتاج فيها المراقب إلى الانتقال إلى أكثر من جهة لإتمام عمله، وهذه الرقابة غالباً ما تكون رقابة خارجية، ورقابة مستقلة. (ماضي، 2004م)

مراحل تطبيق الوظيفة الرقابية:

تمر وظيفة الرقابة بثلاث مراحل رئيسية تتصف بالتكامل وهي:

المرحلة الأولى: تحديد المعايير الرقابية:

تحدد المعايير الرقابية بعد تحديد الأهداف التي ترغب الوحدة الحكومية في تحقيقها، وتعتبر عملية تحديد المعايير الرقابية نقطة الانطلاق التي من خلالها يتم تعيين الحد الأدنى من الأداء المتوقع أو تحديد المقاييس التي يمكن استخدامها في تحديد درجة تنفيذ وقياس تحقيق الأهداف. (ياغي، 1994م)

المرحلة الثانية: تقييم الأداء الفعلي ونتائجه : وتعتبر عملية تقييم الأداء مؤشراً لمدى قرب الأداء الفعلي أو بعده عن المعايير التي سبق تحديدها. (ياغي، 1994م).

ويتم قياس الأداء من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المعايير التي سبق وضعها وذلك لمعرفة مدى الانحراف عما كان مخططاً مسبقاً، وحتى يتم القيام بعملية القياس بفعالية لابد من مراعاة التالية:

1. توفير البراعة والدقة في القياس خصوصاً في النواحي غير الملموسة.
 2. التنوع في استخدام الأساليب القياسية الكمية والنوعية في النتائج.
 3. الإعتماد على أسلوب التنبؤ سيما في استخدام الرقابة المالية الموجهة، فهذا الأسلوب يساعد على معرفة مواطن الخلل المتوقعة وإصلاحها.
 4. استخدام العينات في القياس سيما عندما يصعب تقييم النتائج.
- ثالثاً: مصادر المعلومات المساعدة في قياس النتائج
- يمكن للوحدة الرقابية الحصول على مجموعة من المعلومات والتي تساهم بدورها في تدعيم وتسهيل طرق قياس النتائج وتقييم الأداء، ومن أهم مصادر المعلومات المستخدمة لذلك:
1. السجلات المالية المختلفة والتي توضح جوانب الإيرادات والمصروفات.
 2. السجلات الراصدة لتصرفات الوحدة الحكومية والتي تساهم في قياس مدى التزامها بالأنظمة والضوابط القانونية والتعليمات.
 3. أنظمة المعلومات التي تنشئها وتحفظ بها الوحدة الحكومية، سواء كانت مادية أو برمجية .
- المرحلة الثالثة: تصحيح الانحرافات وإجراء التعديلات.

خصائص ومقومات النظام الرقابي الفعال:

أولاً: خصائص النظام الرقابية

إن أبرز ما يميز نظام الرقابة عموماً والرقابة المالية الفعال ما يلي:

1. الإقتصاد: التكلفة والعائد عنصران مهمان جداً في تحقيق فعالية الرقابة وقد يكون الهدف في المؤسسات الربحية أو قطاع الأعمال تحقيق أو تعظيم العائد وتخفيض التكلفة، وهذا الأمر يختلف في القطاع الحكومي الذي يسعى لتحقيق جودة الخدمات بأقل تكلفة، وبالتالي فإن

- عنصر التكلفة قد يكون مهماً إلا أن تحقيق الهدف هو الأهم، ولكن لا يمنع بين التكلفة والمردود في تنفيذ عمليات الرقابة.
2. السهولة: إن وجود نظام رقابي يتسم بسهولة الفهم والإستيعاب من قبل المنفذين له يساهم في تحقيق الأهداف، وقد ساهم في ذلك التطور التكنولوجي والمهني لأدوات ووسائل الرقابة المالية في تسهيل تنفيذ مهامها.
3. الارتباط بمراكز اتخاذ القرار: حتى تحقق الرقابة المالية أهدافها لابد أن ترتبط مباشرة بمراكز اتخاذ القرار المسئولة عن تقييم الأداء، وذلك لأن توفير المعلومات ونقل صورة عن الأداء.
4. سرعة تسجيل الانحرافات: هي إحدى الخصائص المميزة لنظام الرقابة المالية الفعال، حيث أن النظام الرقابي يقوم بتسجيل الانحرافات عن أي مستوى أداء، وتعتبر السرعة في التسجيل عنصراً مهماً لتحقيق الفعالية الرقابية.
5. المرونة: يقصد بها القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة.
6. الإنتقائية: يبرز معيار النجاح في الوحدة الحكومية من خلال تحقيق الأهداف المتمثلة في تقديم الخدمات بأقل تكلفة ممكنة وبجودة عالية.
7. الإعتماد على الإتصال والمعلومات: توفر قنوات إتصال وسهولة كافة المعلومات الخاصة بمعايير الأداء بالإضافة للقياس الفعلي للأداء. (الصحن، 2004م)

ثانياً: المقومات الأساسية لأنظمة الرقابة الإدارية:

- يتطلب قيام أنظمة الرقابة الإدارية بدورها بطريقة فعالة تواجد مجموعة من المقومات الأساسية تساهم في إنجاح دورها، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:
- 1/ هيكل تنظيمي إداري يوضح: تقسيم العمل والتوصيف الوظيفي و تحديد السلطات والمسؤوليات والسياسات والإجراءات ويعين الأهداف المرجوة.
- 2/ نظام محاسبي سليم النظام المحاسبي: النظام المحاسبي هو مجموعة من الطرق والإجراءات والتعليمات المحاسبية المناسبة، تستخدم مجموعة من المستندات والسجلات المحاسبية بهدف حماية موجودات الحكومة، وتقديم البيانات المالية الدقيقة ضمن تقارير وقوائم مالية تعكس نتائج النشاط الحكومي ويمكن مناقشة العناصر الأساسية للنظام المحاسبي على النحو التالي: (الباشا، 2000م).
- أ. المجموعة الدفترية المتكاملة.
- ب. المجموعة المستندية الكافية لأعمال الوحدة المحاسبية.

ج. الدليل المحاسبي: ويجب أن يوضع بطريقة علمية دقيقة وسليمة ويراعى في إعداد ما يلي:

- إعداد القوائم المالية بسهولة وبأقل جهد وتكلفة.
- الاشتغال على الحسابات التي تعكس مفردات القوائم المالية بشكل كافٍ ودقيق.
- يحتوي كل حساب على مدلول يعبر بدقة عن مفرداته.
- وجود تعليمات صريحة وواضحة لبنود كل حساب.
- يتضمن حسابات مراقبة إجمالية مع تحليل العناصر الإيرادية.
- كذلك من عناصر النظام المحاسبي الحكومي وجود أهداف للنظام المحاسبي الحكومي ومن أهم أهدافه الرئيسية هي: (الساعي، 1991م)
- تقييم المعلومات لجميع العمليات المالية في الأنظمة الحكومية.
- تطبيق الرقابة الفعالة في الحفاظ على الموجودات والسماح بأجهزة الرقابة الداخلية والخارجية بأداء مهامها.
- دراسة وتقييم الأداء وتوفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات وتقديم المؤشرات والنتائج المالية الخاصة بالأنشطة الحكومية.
- متابعة تنفيذ الموازنة العامة ومعالجة الانحرافات الناتجة عنها.
- توفير المعلومات الكافية من خلال توفير السجلات الكاملة لكافة الأعمال التي تقوم بها الوحدة الحكومية.
- كذلك من العناصر الأساسية لأهداف النظام المحاسبي في القطاع الحكومي والتي تتمثل في:
- تقديم المعلومات لجميع العمليات المالية في الأنظمة الحكومية.
- تطبيق الرقابة الفعالة بالحفاظ على الموجودات والمساح بأجهزة الدولة الداخلية والخارجية بأداء مهامها.
- دراسة وتقييم الأداء وتوفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات وتقديم المؤشرات والنتائج المالية الخاصة بالأنشطة الحكومية.
- متابعة تنفيذ الموازنة العامة ومتابعة الانحرافات الناتجة عنها.
- توفير المعلومات الكافية من خلال توفير السجلات الكاملة لكافة الأعمال التي تقوم بها الوحدة الحكومية.
- بجانب ذلك يشير هناك عنصر آخر من عناصر النظام المحاسبي وهو الخصائص التي يجب أن يصف ويوضح جانباً منها حتى يتحقق الفعالية في النظام المحاسبي وهذه الخصائص هي:

- الإعداد وفقاً للأسس والقوانين والتشريعات الحكومية المنصوص عليها.
 - إتفاق تصنيفات النظام المحاسبي الحكومي مع تصنيفات الموازنة العامة.
 - القدرة على الإفصاح الكامل على المركز المالي وبيان مدى إلزام كافة الوحدات الإدارية بالقوانين والأنظمة.
 - وجود هيكل تنظيمي يوضح ارتباط المؤسسات الحكومية بالسلطة المالية المركزية.
- 3/ وجود نظام فعال للرقابة الداخلية:
- عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين للرقابة الداخلية بأنها الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصول وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الإعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة. (عبدالله، 2000م)
- أن الرقابة الداخلية الفعالة في القطاع الحكومي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تضمن المحافظة على المال العام وتتمثل في الآتي:
- حماية الأصول من الغش والتلاعب وسوء الاستخدام.
 - ضمان صحة ودقة البيانات المحاسبية والإحصائية وسلامتها وشمولها.
 - رفع مستوى كفاءة الأداء وإتباع السياسات الإدارية التي تضمن تزويد الإدارة بالمعلومات الكافية والدقيقة عن نتائج الأعمال المالية وإلزام العاملين بالسياسات والإجراءات والخطط الإدارية الموضوعة.
 - التأكد من سلامة ودقة الإجراءات المالية المتبعة. (حماد، 2005م).
- 4/ تحديد إجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات:
- يراعى في تحديد الإجراءات تقسيم العمل والواجبات بين الدوائر من جهة وبين الموظفين داخل الدائرة الواحدة وجهة أخرى، بحيث لا ينفرد موظف بأداء عملية من أولها لآخرها، وذلك للحد من وجود التلاعب أو الإختلاس، حيث أن مرور العملية عبر أكثر من موظف يوفر نوعاً من الرقابة أثناء التنفيذ للعملية.
- 5/ إختيار الموظفين الأكفاء:
- يتطلب من ذوي الكفاءات العالية توضيح الوصف والتوصيف الوظيفي وتحديد الواجبات والمهام الوظيفية بدقة، إضافة إلى الإهتمام بالإعداد المهني والتدريب المستمر للموظفين وتطوير قدراتهم ذلك بوضع كل موظف في موقعه السليم للإستفادة من المؤهلات العلمية والعملية بما يضمن تحقيق أعلى كفاءة في تقديم الخدمات.

وعندما يكون عدد الموظفين كبيراً في الوحدة الحكومية، فإنه يتعين نقل عدد منهم من وقت لآخر من القسم أو الوظيفة إلى قسم أو وظيفة أخرى، وذلك حتى لا يستمر في نفس العمل لفترة طويلة. (إسماعيل، كراجه 1998م)

6/ وضع نظام دقيق لتعيين الأداء:

حيث يهدف إلى مراجعة الأداء وتقييمه لضمان الالتزام بالقوانين والتعليمات، وإتباع الإجراءات الموضوعية وتحديد الإنحرافات وأسبابها وتصحيح الخاطئ منها. ومراجعة وتقييم الأداء قد تتم بطريقة مباشرة عن طريق مراجعة المسئول على أعمال رؤوسيه بشكل مباشر أو عن طريق أدوات رقابية كالتكاليف المعيارية والميزانيات وتقارير الكفاءة. 7/ استخدام كافة الوسائل الآلية:

بحيث تكفل التأكد صحة ودقة البيانات المحاسبية المدونة بالدفاتر والسجلات كما تضمن أيضاً المحافظة على الأصول والموارد وحمايتها من الاختلاس.

وقد يتعذر استخدام نظام رقابة داخلية بلانم جميع الوحدات الحكومية، حيث أن لكل وحدة حكومية نشاطها وتنظيمها الإداري والذي بناءً عليه يتم تحديد نظام الرقابة الداخلية الملائم ثالثاً: الأسس العامة لنظام الرقابة المالية السليم:

تتمثل الأسس العامة لنظام الرقابة الفعال في الآتي :

1. العمل على تقسيم العمل وأن لا يقوم الموظف بمراجعة العمل الذي قام به أو نظمه بنفسه.
2. ضرورة تحديد مهام واختصاصات كل موظف منعاً للإزدواجية وإرباك العمل.
3. تطبيق الرقابة المالية لمنع إحتفاظ الموظف أو أمين الصندوق بمبلغ معين يتم تحديده وفقاً لنوع نشاط الوحدة الحكومية.
4. تخصيص إدارة مستغلة لكل نوع من أنواع الأنشطة المالية .
5. العمل على تقديم تقارير بشكل دوري أسبوعي أو شهري.
6. يفضل أن يمنح الموظف المالي إجازته دفعة واحدة ليحل محله موظف آخر يستطيع أن يكتشف أخطاؤه ومواطن تقصيره في العمل.
7. نقل الموظفين الماليين بين الحين والآخر من مواقعهم منعاً وتفادياً لإحتمال وقوع التواطؤ بينهم. (باغي، 1994م)

اختبار فرضيات الدراسة:

تمهيد:

يعتبر توزيع χ^2 واحداً من أشهر وأهم الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل الظواهر الاجتماعية سواءً الوصفية منها أو غير الوصفية. لذا فغالباً ما لا تخلو الدراسات والأبحاث السياسية التي تنتهج الأسلوب الكمي أو السلوكي من تطبيق أو استخدام هذا الأسلوب في التحليل الإحصائي. فعندما تتوفر بيانات عن الظاهرة محل الدراسة في شكل تكرارات (تسمى التكرارات المشاهدة Observed Frequencies) فإن مقارنة هذه التكرارات بما هو متوقع يمكننا من التوصل إلى بعض خصائص المجتمع محل الدراسة. ومن التطبيقات المعروفة لتوزيع χ^2 : اختبار التجانس :

يعتبر اختبار التجانس – أو التماثل أحد التطبيقات المهمة لتوزيع مربع كاي. وتكون خطوات اختبار التجانس كما يلي :-

1 – الفرض العدمي : هو فرض التجانس (أو التماثل).

2 – الفرض البديل : هو عدم التجانس.

3 – الإحصائية : وتأخذ الإحصائية الشكل التالي :

$$\chi^2 = \sum_{i=1}^K \frac{(O - e)^2}{e}$$

والتي لها توزيع كا2 بدرجات حرية $K - 1$ حيث K هي عدد الخلايا أو الأقسام أو الفئات أو البرامج الإذاعية...، O ترمز للتكرارات المشاهدة، e ترمز للتكرارات المتوقعة

5- المقارنة والقرار : حيث تتم مقارنة قيمة الإحصائية (المحسوبة من الخطوة الثالثة) مع القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية (0.05)، فإذا كانت القيمة المحسوبة اقل من الجدولية القرار يكون قبول الفرض العدمي (أي قبول فرض التجانس)، والعكس إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية القرار هو رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل. أي قبول فرض عدم التجانس وذلك بمستوى معنوية يساوي (0.05).

ويري الباحث أن هذا النوع من الاختبار هو مناسب لاختبار فرضيات الدراسة .

أولاً : التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات فرضية البحث :

الفرضية : الأنظمة المحاسبية والأساليب الإدارية المتبعة في إعداد الموازنات لا تساعد في تقييم كفاءة وفعالية الإنفاق في تلك المؤسسات.

جدول (1) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات فرضية البحث

م	العبارات	النسبة %			
		لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق بشدة
1	لا تعد الموازنة السنوية للجامعة بمشاركة جميع كليات الجامعة ووحداتها ودوائرها.	13	8	31	14
2	عند إعداد موازنة الجامعة لا يتم الاستعانة بالمختصين من ماليين وإداريين بالجامعة.	10	5	32	19
3	لا تبني موازنة الجامعة على معلومات محاسبية تقدم للمعنيين في الوقت المناسب.	7	7	31	24
4	يتم تنفيذ الخطط الفرعية بالجامعة حسب الأهمية النسبية وتوفر الإمكانيات المادية.	7	11	28	20
5	هناك ضعف في لدى المشاركين في إعداد موازنة الجامعة.	5	13	26	35
6	تعتبر الموازنة السنوية جزءاً من الخطة الإستراتيجية للجامعة.	6	12	30	33
7	هناك ضعف في تقديم البيانات المالية اللازمة لإعداد الموازنة.	4	12	29	23
8	لا يتم مناقشة موازنة الجامعة في وزارة التعليم العالي ولجنة التمويل	5	8	22	41
9	تؤثر بعض الإجراءات الحكومية سلباً على تنفيذ الموازنة في الجامعات (عدم إعطاء الجامعات خصوصيتها في الجوانب المالية)	1	22	42	19
10	لا يتم تقييم أداء موازنة الجامعة بصورة فصلية (شهرية-ربع سنوية)	9	2	17	27
11	لا تعتمد الجامعة في إتخاذ القرارات ذات التكلفة العالية وخاصة التوسعات الرأسمالية على معلومات محاسبية دقيقة.	14	10	17	24
12	لا تعد موازنة الجامعة في ضوء التكلفة الحقيقية للطلاب.	14	4	18	23
13	يدخل العنصر الشخصي عند إتخاذ بعض القرارات في الجامعة.	7	25	28	21
14	لا توجد بالجامعة وحدة مستقلة معنية بالرقابة الإدارية.	15	8	14	17
15	لا توجد معايير أداء منشورة يطلب من قادة الجامعة الإلتزام بها.	19	6	14	21
16	يطبق أسلوب التخصص الوظيفي بالجامعة وإداراتها المختلفة.	17	4	23	21
17	أسلوب الرقابة والمتابعة المتبع بالجامعة يركز على الإجراءات دون النتائج أو الأداء	2	19	35	25
18	لا يجد العاملون الإهتمام والتحفيز من إدارة الجامعة.	20	2	21	18

19	سياسة التخطيط لمشروعات الجامعة لا تتضمن المشاركة الفعلية لآراء الخبراء ومدراء الإدارات.	15	6	22	19	38
20	توضع الخبرات والمهارات الفردية في الإعتبار لأجل تحسين الاداء وتطويره.	16	9	26	15	34

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

ثانيا : اختبار الفرضية :

نصت الفرضية على أن (الأنظمة المحاسبية والأساليب الإدارية المتبعة في إعداد الموازنات لا تساعد في تقويم كفاءة وفعالية الإنفاق في تلك المؤسسات). ولمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدي تحقق هذه الفرضية تم حساب التكرارات المشاهدة والمتوقعة لإجابات المبحوثين على كل عبارة من عبارات الفرضية.

جدول (2): التكرار المشاهد والمتوقع ونتائج اختبار مربع كاي لفقرات الفرضية

رقم العبارة	التكرار	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	القيمة المحسوبة	درجة حرية	القيمة الجدولية
1	المشاهد	18	42	18	40	12	36.5	4	9.28
	المتوقع	26	26	26	26	26			
2	المشاهد	21	51	13	38	7	42.8	4	9.28
	المتوقع	26	26	26	26	26			
3	المشاهد	18	56	11	41	4	37.0	4	9.28
	المتوقع	26	26	26	26	26			
4	المشاهد	13	40	11	51	15	31.6	4	9.28
	المتوقع	26	26	26	26	26			
5	المشاهد	14	42	27	39	8	36.3	4	9.28
	المتوقع	26	26	26	26	26			
6	المشاهد	9	31	23	39	28	34.0	4	9.28
	المتوقع	26	26	26	26	26			
7	المشاهد	9	37	27	38	19	37.0	4	9.28
	المتوقع	26	26	26	26	26			
8	المشاهد	18	36	35	29	12	55.0	4	9.28
	المتوقع	26	26	26	26	26			
9	المشاهد	9	21	21	40	39	58.1	4	9.28
	المتوقع	26	26	26	26	26			

9.28	4	71.0	14	9	24	43	30	المشاهد	10
			26	26	26	26	26	المتوقع	
9.28	4	23.8	11	12	13	42	52	المشاهد	11
			26	26	26	26	26	المتوقع	
9.28	4	47.8	22	31	24	31	22	المشاهد	12
			26	26	26	26	26	المتوقع	
9.28	4	16.5	74	39	6	7	4	المشاهد	13
			26	26	26	26	26	المتوقع	
9.28	4	58.7	84	34	5	4	3	المشاهد	14
			26	26	26	26	26	المتوقع	
9.28	4	41.0	20	30	21	45	14	المشاهد	15
			26	26	26	26	26	المتوقع	
9.28	4	32.2	15	47	19	38	11	المشاهد	16
			26	26	26	26	26	المتوقع	
9.28	4	36.3	9	26	22	46	27	المشاهد	17
			26	26	26	26	26	المتوقع	
9.28	4	46.5	8	37	16	53	16	المشاهد	18
			26	26	26	26	26	المتوقع	
9.28	4	34.5	4	37	20	53	16	المشاهد	19
			26	26	26	26	26	المتوقع	
9.28	4	25.9	22	41	15	39	13	المشاهد	20
			26	26	26	26	26	المتوقع	
116.32	80	145.3	249	657	612	809	272	المشاهد	المجموع
			520	520	520	520	520	المتوقع	

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الخلاصة:

بعد جمع البيانات بواسطة الإستبانة وتحليلها خلص الباحث للآتي:

- أسلوب الموازنة التقليدية أو موازنة البنود المتبع في الجامعات الحكومية السودانية يركز على الإجراءات ووسائل إنجاز العمل، دون التركيز على العمل نفسه ، فغالباً ما يهتم بالجوانب القانونية واللائحة المرتبطة بالإيرادات والنفقات دون الوظيفة التي تؤديها النفقة الأمر الذي يضعفها كأداة رقابية وأداة لتقويم الأداء .

- أضح من الدراسة أنه ليس هناك دور لنظام محاسبة التكاليف ، إذ أن موازنة الجامعات في غالبيتها لا تبني على التكلفة الحقيقية للطالب ، فهي بذلك لا تعطي صورة دقيقة عن حجم الإنفاق الحكومي من خلال تحديد علمي مسبق بتكلفة ما سيتم تنفيذه من أنشطة .
- أن الأسلوب الرقابي المتبع بالجامعات يركز على الإجراءات دون النتائج والأداء وهذه النتيجة يعرضها أسلوب الموازنة التقليدية أو موازنة البنود المتبع .
- موازنة العديد من الجامعات لا تبني على معلومات محاسبية يتم تقديمها للمعنيين بوضع الموازنة في الوقت المناسب وهذا يؤثر على الموازنة من خلال إضعاف موضوعيتها.
- أوضحت الدراسة أن العديد من الجامعات لا تعد الموازنة السنوية للجامعة بمشاركة جميع كلياتها ووحداتها المتخصصة ودوائرها الأمر الذي يفقد الموازنة وظيفتها التنسيقية .

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب والمراجع

- الباشا، محمد، إدارة الموارد البشرية، (عمان: دار الصفا للنشر والتوزيع ، 2000م
- حسب الله، محمد إبراهيم الجاك ، المحاسبة الحكومية والقومية ،(السودان: مطابع السودان للعملة ، 2005م)
- الساعي، مهيب، علم تدقيق الحسابات، (الأردن : دار الصفا للنشر والتوزيع ،1991م
- السلمي، علي، الإدارة العامة (القاهرة: الدار الجامعية ،1997م)
- الصحن، محمد، مبادئ الإدارة، (القاهرة: الدار الجامعية ،2002م)
- الصحن، محمد ، مبادئ الإدارة،(القاهرة: الدار الجامعية ،2004م)
- عباس، علي، الرقابة الإدارية علي المال والأعمال، (الأردن: دار وائل للنشر 2001م
- كراجه، محمود ، أساسيات المحاسبة الحكومية (الأردن: مركز الكتب الأردني ، 1997م محمد الهوار ، أساسيات في المحاسبة الحكومية (الأردن : دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، 1998م)
- الكفراوي،عوف ، الرقابة المالية (مصر: مطبعة الابتكار،2001م)
- الكفراوي، عوف محمد، الرقابة المالية بين النظرية والتطبيق ، (الإسكندرية : مطبعة الانتصار ، 1989م)
- محمد الصحن، مبادئ الإدارة ،(القاهرة: الدار الجامعية ،2002م)

- المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح ، الإدارة الأصول العلمية والتوجهات المستقبلية لمدير القرن الحادي والعشرين ، 2006م
- ياغي محمد ، مبادئ الإدارة العامة ، (الرياض : مطابع الفرزدق ، 1994م)
ثانيا: الرسائل العلمية:
- الحسين، صادق ، متطلبات أجهزة الرقابة المالية العليا للقيام برقابة الأداء ، بحث منشور ، مجلة دراسات الجامعة الأردنية ، عمان ، المجلد السابع والعشرون ، 2000م
- حماد ،أكرم إبراهيم عطية ، تقويم منهج الرقابة المالية - القطاع الحكومي - دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزيرة ، قسم المحاسبة والتمويل ود مدني ، السودان 2003م
- السيد ،علاء الدين خليل إبراهيم ، إطار مقترح لتطوير أداء الرقابة المالية ، دراسة تحليلية تطبيقية علي وزارة التربية والتعليم والمديريات التابعة لها في قطاع غزة ، الجامعة الإسلامية بغزة ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، 2005م
- عبدالله ،أحمد حاسنين " تطبيق موازنة البرامج والأداء في مؤسسات التعليم العالي " مجلة جامعة الزقازيق " العدد الثالث ، 2000م
- ماضي ،كامل احمد ، مدي فاعلية أساليب الرقابة في المؤسسات العامة بقطاع غزة ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، 2004م